

Distr.: General  
12 April 2011  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان\*

١٥/١٦

## دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتعاضدها وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بحقوقهم وحرياتهم دون تمييز،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً على قرارات مجلس حقوق الإنسان ٩/٧ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٧/١٠ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ١١/١٣ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ هذه القرارات،

\* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته السادسة عشرة (A/HRC/16/2)، الفصل الأول.

وإذ يشير إلى اعتراف الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما للتعاون الدولي وتعزيزه من أهمية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق غرض الاتفاقية وأهدافها، وإلى أن تلك التدابير لا تفسد بالتزامات كل دولة طرف بتنفيذ ما عليها من التزامات بموجب الاتفاقية،

وإذ يشير أيضاً إلى الاعتراف بما للتعاون الدولي من أهمية في تحسين ظروف عيش الأشخاص ذوي الإعاقة في كل بلد، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ يشدد على أن أغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في ظروف يسودها الفقر، وإذ يعترف، في هذا الصدد، بالحاجة الماسة إلى معالجة الآثار السلبية التي يخلفها الفقر على الأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ يشدد على أن تدابير التعاون الدولي التي لا تشمل كل الأشخاص ذوي الإعاقة ولا تتاح لهم قد تضع عراقيل جديدة أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة في المجتمع،

وإذ يشدد أيضاً على ضرورة تشاور الدول الأطراف تشاوراً وثيقاً مع الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم فعلياً في عمليات صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بهم، بما يشمل تأهيلهم وتمكينهم من المشاركة في التعاون الدولي،

١- يرحب بتوقيع مائة وسبع وأربعين دولة ومنظمة تكامل إقليمي واحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبتصديق تسع وتسعين دولة عليها أو انضمامها إليها، وبتوقيع تسعين دولة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية وتصديق إحدى وستين دولة عليه أو انضمامها إليه، حتى الآن، ويهيب بتلك الدول ومنظمات التكامل الإقليمي التي لم تصدق بعد على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها أو تنضم إليهما بعد أن تنظر في القيام بذلك على سبيل الأولوية؛

٢- يشجع الدول التي صدقت على الاتفاقية وأبدت تحفظاً واحداً أو أكثر عليها على أن تقوم باستعراض منتظم لأثر هذه التحفظات واستمرار جدواها وتنظر في إمكانية سحبها؛

٣- يرحب بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى الواردة في قرار الجمعية العامة ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والمعنونة "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، وبخاصة التسليم بضرورة أن تركز السياسات والإجراءات أيضاً على الأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتسنى لهم الاستفادة من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤- يرحب أيضاً بالعمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الدراسة المواضيعية التي أجرتها<sup>(١)</sup>، ويهيب بجميع أصحاب المصلحة أن ينظروا في نتائج الدراسة وتوصياتها، ويدعو المفوضة السامية إلى أن تتيح هذه الدراسة للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد أثناء دورة الجمعية العامة السابعة والستين بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى كفاءة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهود الإنمائية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها؛

٥- يهيب بالدول الأطراف في الاتفاقية أن تضمن انسجام جميع تدابير التعاون الدولي في ميدان الإعاقة مع التزاماتها بموجب الاتفاقية؛ ويمكن أن تشمل هذه التدابير، فضلاً عن المبادرات المتعلقة بالإعاقة، كفاءة إشراك جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في التعاون الدولي واستفادتهم منه؛

٦- يشجع جميع العناصر الفاعلة على أن تحرص، لدى اتخاذ تدابير التعاون الدولي المناسبة والفعالة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على ضمان ما يلي:

(أ) إيلاء الاهتمام المناسب لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة المتصلة بالعاهات البدنية والعقلية والذهنية والحسية، وإيلاء الاهتمام المناسب أيضاً للمساائل الجنسانية، بما يشمل الصلة بين نوع الجنس والإعاقة؛

(ب) التنسيق الكافي بين العناصر الفاعلة المعنية بالتعاون الدولي؛

٧- يشجع الدول على تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٨- يرحب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لأمانة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الرامية إلى الترويج لصندوق استثماري جديد متعدد المانحين من خلال إقامة شراكة الأمم المتحدة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدعم إدراج حقوق هؤلاء في برامج منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، ويشجع الدول والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمانحين الخواص على النظر بصورة إيجابية في المساهمة في الصندوق فور إنشائه؛

٩- يدعو المفوضية السامية إلى أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في غضون سنتين من إقامة شراكة الأمم المتحدة من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، معلومات عن حالة الشراكة وسيرها؛

١٠- يشجع الدول على أن تعزز تدابير التعاون الدولي في مجالات البحث أو نقل التكنولوجيا، مثل التكنولوجيا المساعدة؛

- ١١- يشجع جميع العناصر الفاعلة على إيلاء الاعتبار المناسب لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل مراحل العمليات الإنسانية، ابتداءً من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة المساعدة ثم المرحلة الانتقالية فمرحلة عمليات تقديم الإغاثة؛
- ١٢- يسلم بأهمية التعاون الدولي على جميع المستويات، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يكملان التعاون بين الشمال والجنوب، فضلاً عن التعاون الإقليمي والتعاون الذي يشارك فيه المجتمع المدني وضمن منظماته، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛
- ١٣- يشير إلى أن التعاون الدولي لا يمس بالتزام كل دولة طرف في الاتفاقية بتنفيذ ما عليها من التزامات بموجبها؛
- ١٤- يحيط علماً باهتمام المناقشات الجارية في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الاستثناءات والتقييدات المتصلة بحق المؤلف لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأعمال المحمية بحقوق المؤلف؛
- ١٥- يقرر مواصلة إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أعماله، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٧؛
- ١٦- يقرر أيضاً عقد نقاشه التفاعلي السنوي المقبل بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته التاسعة عشرة، وتركيز هذا النقاش على المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة؛
- ١٧- يطلب إلى المفوضية السامية أن تعد دراسة عن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والحياة العامة، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول والمنظمات الإقليمية، ومنها منظمات التكامل الإقليمي، ووكالات الأمم المتحدة، والمقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويطلب إتاحة هذه الدراسة، في شكل يسهل الاطلاع عليه، على موقع المفوضية الشبكي، قبل انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة عشرة؛
- ١٨- يشجع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وهيئات الرصد الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان على المشاركة بنشاط في النقاش المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، وكذلك في الدورات العادية والاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان وأفرقة العاملة؛
- ١٩- يشجع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على التعاون، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاية كل منهم، مع المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية؛

٢٠- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل كفالة توفير الموارد الكافية للمفوضية السامية في ولايتها المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتضطلعاً بمهامهما؛

٢١- يطلب إلى الأمين العام والمفوضية السامية أن يواصل التنفيذ التدريجي للمعايير والمبادئ التوجيهية التي تتيح الاستفادة من تسهيلات وخدمات منظومة الأمم المتحدة، مع أخذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الصلة في الحسبان أيضاً، ويشدد على الحاجة إلى أن يكون الوصول إلى مجلس حقوق الإنسان، وما له من موارد على شبكة الإنترنت، متاحاً بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

الجلسة ٤٦

٢٤ آذار/مارس ٢٠١١

[اعتُمد دون تصويت.]